رئاسة الجامعة اللبنانية

شبكة التحول والحوكمة الرقمية في لبنان

تدعوكما لحضور ورشة عمل بعنوان

الهوية الرقمية والتحول الرقمي

تحديات سكانية وقانونية وأمنية

ية/ قاعة المؤتمرات، المتحف-بيروت
المر
الجامعة اللبنانية-ا ا

الثلاثاء الواقع في 15 تموز 2025
الساعة 10:00

برنامج الورشة

11:00 - 11:15

- التقديم وإدارة النقاش الإعلامية ريتا الهندي
- كلمة منسق عام شبكة التحول والحوكمة الرقمية الدكتور نديم منصوري
- كلمة رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور بسام بدران
- كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور فادي مكي

11:15 - 12:00

الجلسة الأولى: تحديات الهوية الرقمية في لبنان في ضوء الأبعاد السكانية والقانونية والتقنية الدكتورة لينا عويدات / خبيرة استشارية لشؤون تقنيات الهوية الرقمية.

12:00 - 12:15

استراحة

12:15 - 13:00

الجلسة الثانية: الإطار القانوني لحوكمة الهوية الرقمية وتهديداتها السيبرانية الدكتورة منى الأشقر جبور / منسقة قطاع التشريعات والحقوق الرقمية في شبكة التحول والحوكمة الرقمية في لبنان.

13:00 - 13:15

الجلسة الختامية: التوصيات.

موضوع الورشة

في ظل التوجّه المتسارع نحو التحوّل الرقمي في لبنان، تبرز الهوية الرقمية كركيزة أساسية لإصلاح الإدارة العامة وتحديث الخدمات الحكومية، سواء التقليدية أو الإلكترونية. ومع ذلك، يواجه هذا التوجّه تحديات فريدة تتسم بها البيئة اللبنانية، مثل التعدّد الطائفي، التشريعات المجزأة، وقواعد البيانات المبعثرة وغير المدققة. تأتي هذه الورشة في توقيت حاسم بالتزامن مع الخطوات الحكومية لإطلاق مشروع تجريبي بدعم من البنك الدولي، يتطلب وضع معايير واضحة للأمن الرقمي، التدقيق القانوني، وتحديد أهلية المواطنين والمقيمين للاستفادة من الخدمات الإلكترونية.

يذُكر أن لبنان يضم 25 طقسًا دينيًا رسميًا تحت مظلة 17 طائفة معترف بها قانونيًا، مما ينعكس مباشرةً على نظام الأحوال الشخصية وطريقة حفظ بيانات الهوية. هذه التحديات تعود جذورها إلى فترة الحرب الأهلية وما تلاها من قوانين انتخابية واتفاق الطائف، التي ساهمت في تفاقم التباين في إدارة البيانات. كما أن غياب سجل وطني موحد ودقيق أدى إلى الاعتماد على قواعد بيانات قديمة وغير مدققة، حيث لم يتم استكمال رقمنة و تصوير السجلات منذ عام 2019، إذ تم إنجاز العمل فقط على 10 أقلام نفوس أساسية من أصل 50، بتمويل من البنك الإسلامي و بإشراف مكتب وزارة التنمية الإدارية.

في هذا السياق، تكتسب هذه الورشة أهمية وطنية ملحةّ، إذ تهدف إلى رفع مستوى الوعي القانوني، الإداري، والفني لدى صانعي القرار والخبراء، لضمان انطلاق مشروع الهوية الرقمية على أسس سليمة من الناحيتين القانونية والتكنولوجية بما يحمي حقوق المواطنين ويعزز ثقة المجتمع بالدولة.

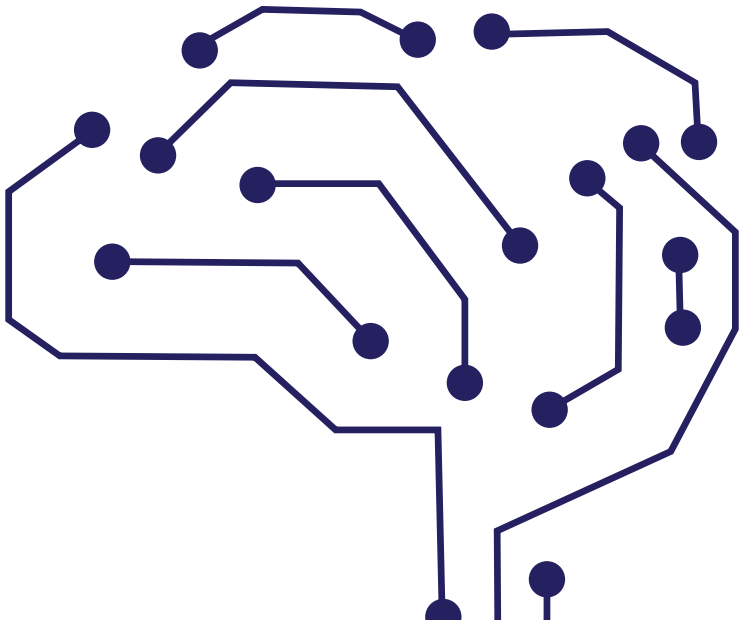

أهداف الورشة

تعزيز الحوار المسؤول بين أصحاب القرار والخبراء

توفير مساحة نقاش بنّاء لتبادل الآراء بين الوزراء، النواب، والخبراء حول التحديات التي تواجه مشروع الهوية الرقمية.

تسليط الضوء على التعقيدات القانونية والإدارية المرتبطة بإدارة البيانات الشخصية في لبنان.

ضمان انطلاقة سليمة للمشروع

مناقشة المخاطر المرتبطة برقمنة الهوية استنادًا إلى بيانات غير مدققة وغير موحدة، مثل الإقصاء الرقمي والانكشاف الأمني.

التأكيد على أهمية الحوكمة والشفافية في تصميم وتنفيذ المشروع.

صياغة توصيات عملية

جمع توصيات قابلة للتنفيذ لتوجيه السياسات العامة المرتبطة بالهوية الرقمية.

التركيز على أهمية المشروعية التشريعية، الحوكمة، وحماية البيانات لضمان نجاح المشروع.

الجهات المدعوة

السلطات التشريعية: نواب وممثلون عن اللجان النيابية في البرلمان اللبناني

السلطات التنفيذية: ممثلون عن وزارات: الداخلية، العدل، الشؤون الاجتماعية، التنمية الإدارية، وأعضاء اللجنة الوزارية للتحوّل الرقمي

الهيئات المهنية والقضائية: نقابة المحامين، هيئة التفتيش المركزي، مركز المعلوماتية القضائية

الخبراء والمتخصصون: خبراء في الأمن السيبراني والحوكمة الرقمية، أعضاء الفريق الوطني للأمن السيبراني، أعضاء متخصصون في شبكة التحول والحوكمة الرقمية

مضمون الجلسة الأولى

تتناول هذه الجلسة التعقيدات السكانية والقانونية والتقنية التي تعيق إنشاء نظام هوية رقمية موثوق وشامل في لبنان. يشكل التعدد الطائفي، الذي يتحكم بالأحوال الشخصية كالزواج والولادة والوفاة، عائقاً أساسياً أمام توحيد المعايير الوطنية للهوية، إلى جانب التحديات المرتبطة بتوثيق أوضاع اللاجئين الفلسطينيين و السوريين و تنظيم إقامات الأجانب والمهاجرين، مما يزيد من تضارب البيانات ويهدد استقرار السجلات الوطنية

على الصعيد التقني، تعاني قواعد البيانات الوطنية من ضعف التنسيق بين المؤسسات، وغياب التكامل مع منظومة الخدمات الرقمية، مما يؤدي إلى استمرار الأخطاء والتناقضات في السجلات، ويقوض الثقة في النظام الرقمي. كما أن غياب قانون حديث لحماية البيانات الشخصية يترك حقوق المواطنين الرقمية مكشوفة، و يضعف الضمانات القانونية و المؤسساتية اللازمة لاستدامة المشروع.

تهدف هذه الجلسة إلى بحث هذه التحديات من منظور شامل، يجمع بين الأبعاد القانونية، الديموغرافية، والتقنية، بهدف وضع تصور متكامل لبيئة قانونية ومؤسساتية وتقنية قادرة على حماية البيانات، ضمان استدامة المشروع، و بناء هوية رقمية قائمة على الثقة والمشروعية.

مضمون الجلسة الثانية

تعُنى هذه الجلسة بتشخيص المخاطر السيبرانية والاختلالات التشريعية التي تعيق بدء نظام موثوق للهوية الرقمية في لبنان. فغياب الإطار القانوني المتكامل، وضعف الحوكمة الرقمية، يهددان بشكل مباشر سلامة المشروع ويجعلان بيانات الأفراد عرضة للتضارب أو التسريب أو سوء الاستخدام.

يتناول النقاش هشاشة البنية التقنية، لا سيّما غياب الربط المنهجي بين قواعد البيانات المركزية لدى الإدارات المختلفة ما يؤدي إلى ازدواجية في المعلومات ويمنع التحقق المتقاطع من الهوية، ويضُعف كفاءة الخدمات العامة. كما يشكل غياب مرجعية وطنية مستقلة تتولى الإشراف على معايير الأمن الرقمي و السيادة المعلوماتية فجوة خطيرة، تسمح بالارتجال السياسي و التقني على حساب سلامة المواطنين.

الجلسة تسلطّ الضوء أيضاً على ضرورة وجود تشريعات حديثة تواكب المعايير الدولية مع مراعاة الخصوصية اللبنانية، وتفعيل آليات الرقابة البرلمانية و القضائية لضمان اتساق النظام الرقمي مع مبادئ العدالة، و صون الحقوق الرقمية والسيادة الوطنية.
تهدف هذه الجلسة إلى صياغة توصيات عملية تجمع بين البنية التشريعية والسياسات الأمنية، وتؤسس لحوكمة رقمية متماسكة قادرة على حماية مشروع الهوية الرقمية من الفشل أو الاستغلال.

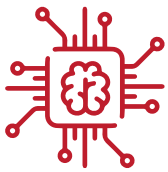

الجامعة اللبنانية

Digital Transformation & Governance Network
شبكة التحول و الحوكمة الرقمية

لمزيد من المعلومات التواصل على الرقم

71032889